

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004 – 2019)

The Impact Of foreign Direct Investment On The Iraqi Balance Of Payments For The Period (2004-2019)

أ.م. د اسماعيل حمادي مجبل /المشرف

يوسف عباس حمد عبيد /الباحث

Dr. Ismail Hammadi Mujbil

Youssef Abbas Hamad Obaid

IsmailHammadi@gmail.com

yousifalbash706@gmail.com

كلية الادارة و الاقتصاد /جامعة الفلوجة

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الفائض والعجز، الاستثمار الأجنبي المباشر، العراق.

Keywords: balance of payments, surplus and deficit, foreign direct investment, Iraq.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى التعرف على اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004 – 2019) ولتحقيق هدف البحث تم استعراض الجانب النظري والذي شمل عموميات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وبيان علاقته في ميزان المدفوعات العراقي. اما الجانب التطبيقي القياسي فقط تناول القياس الاقتصادي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للمدة قيد البحث ولتحقيق ذلك تم استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، أظهرت نتائج الجانب التحليلي ان الأحداث والحروب التي شهدتها العراق خلال المدة المدروسة التي انعكست سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، الأمر الذي أثر سلباً على ميزان المدفوعات العراقي. اما نتائج الجانب التحليلي القياسي بينت وفقاً لنتائج اختبارات الحدود (Bounds, test) وحسب نموذج (ARDL) وجود علاقة طردية توازنية طويلة الاجل بين المتغير المستقل "الاستثمار الأجنبي المباشر" (FDI) والمتغير التابع "ميزان المدفوعات" (BP) وفق نموذج (ARDL) تبين خلال النتائج القياسية ايضاً ان قيمة معامل متجه تصحيح الخطأ (ECM) بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات اذ بلغت قيمته (-0.5) عند مستوى معنوية اقل من (5%) وهذا يدل على ان الأخطاء في الاجل القصير تصحح بشكل تلقائي بمرور الزمن، وكذلك اثبتت الاختبارات ملائمة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية كافة.

Abstract

This research aims to identify the impact of foreign direct investment on the Iraqi balance of payments for the period (2004-2019). As for the standard applied side, only the economic measurement of the impact of foreign direct investment on the balance of payments for the period under study was used, and to achieve this, the Autoregressive Distributed Delay (ARDL) model was used. Direct results in Iraq, which negatively affected the Iraqi balance of payments. As for the results of the standard analytical side, according to the results of the Bounds test and according to the (ARDL) model, there is a long-term direct equilibrium relationship between the independent variable "Foreign Direct Investment" (FDI). And the dependent variable "Balance of Payments" (BP) according to the (ARDL) model. It was also shown through the standard results that the value of the error correction vector coefficient

(ECM) between foreign direct investment and the balance of payments, as its value reached (-0.5) at a significant level less than (5%) This indicates that errors in the short term are automatically corrected over time, and the tests also proved that the model is suitable and that it is free of all standard problems.

المقدمة

يعد ميزان المدفوعات مرآة كبرى تعكس الأداء والنشاط الكلي لاقتصاد الدولة، كونه السجل الذي تدرج فيه جميع التعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي اذ يعكس النتيجة النهائية لمديونية و دائنية الدولة سواء كان فائض او عجز. ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر مكوناً رئيساً من مكونات الطلب الكلي، يسهم برفع مستوى الرفاهية الاقتصادية عبر إقامة مشاريع وتنشيط القطاعات المختلفة وتأمين المنتجات والخدمات بأنواعها المتنوعة والمختلفة، فضلاً عن تحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما تعمل العديد من الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها للاستفادة من الخبرات الإدارية والتسويقية والتقنية التي ينقلها الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة ولتحسين وضع ميزان مدفوعاتها من جهة أخرى. وفي هذا البحث سيتم التطرق لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004 – 2019).

أهمية البحث: للبحث أهمية في الاقتصاد العراقي اذ يساعد في بيان الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس درجة تأثيره على فائض وعجز ميزان المدفوعات مما يجعل المخطط العراقي اكثر قدرة على وضع السياسات الاقتصادية وتشريع القوانين الفعالة في معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يكون ذو فائدة إيجابية ذو فائدة بالنسبة الى الاقتصاد العراقي وتحقق فائضاً في ميزان المدفوعات. كما ان الاختلال المتكرر والمتزايد في ميزان المدفوعات فيه إشارة واضحة الى وجود مشاكل يعاني منها الاقتصاد.

مشكلة البحث: بما ان ميزان المدفوعات يعكس جميع التعاملات الاقتصادية في أي دولة وبالتالي التدفقات المختلفة لرأس المال الناجمة عن معاملاتها مع الدول الأخرى كما ان الاختلال في ميزان المدفوعات يقود الى مشاكل وتشوهات تؤثر على الاقتصاد المحلي وكما ان الاختلال المتكرر والمتزايد في ميزان المدفوعات فيه إشارة الى وجود مشاكل يعاني منها الاقتصاد في تعاملاته مع العالم الخارجي. وان الوضع الطبيعي للاقتصاد في أي دولة هو الاستقرار في ميزان مدفوعاتها، وفي هذا السياق تكمل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي : "هل يوجد اثر للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات العراقي".

فرضيات البحث: في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضية التالية:

1- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك تتجه من المتغير المستقل المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو المتغير التابع ميزان المدفوعات (PB) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004 – 2019)

2- يتأثر ميزان المدفوعات سلباً وإيجاباً في التغيرات التي تحصل بالاستثمار الأجنبي المباشر وبنسب مختلفة بالأمدين القصير والطويل وبحسب طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد العراقي.

اهداف البحث:

- 1- دراسة الأسس النظرية والمفاهيمية للاستثمار الأجنبي المباشر وبيان علاقته بفائض وعجز ميزان المدفوعات العراقي.
- 2- تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وفائض وعجز ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي وقياس درجة تأثيرها في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ باستعمال منهجية انموذج (ARDL) وتقديم التوصيات الملائمة .

حدود البحث:

- 1- الحدود المكانية: تناول البحث اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي.
- 2- الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة الزمنية (2004 – 2019).

منهجية البحث: استخدم البحث المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الاقتصاد العراقي على الواقع والوصول الى النتائج التي من الممكن ان تعمم على الحالات المتشابهة، وكذلك استخدم المنهج التحليلي والقياسي عبر تطبيق نماذج رياضية من اجل معرفة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات إضافة الى الرسوم البيانية والجداول لتحليل المتغيرات والوصول الى النتائج.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول الادبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تضمن المبحث الثاني الادبيات النظرية لميزان المدفوعات، اما المبحث الثالث فقد اختص في قياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات العراقي.

المبحث الأول / الادبيات النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً :- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيف الأموال الأجنبية غير المحلية في أصول رأس المال الثابت في بلد معين، وينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس فائدة المستثمر الأجنبي، الذي قد يكون فرداً، شركة أو مؤسسة، لها الحق في إدارة أصولها من بلدها أو من بلد إقامتها (OECD، 1993: 3). ويُعرّف تقرير التجارة والتنمية الصادر عن الأمم المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك الاستثمار الذي يتضمن علاقة طويلة الأمد تعكس المصالح الدائمة والقدرة على إدارة الإدارة بين شركة في الوطن الأم (البلد) التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة وشركة أو وحدة إنتاج في دولة أخرى (البلد المستقبل للاستثمار) (WTO، 1999: 46). ويتضح من التعريف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في الأصول الإنتاجية وأن للمستثمر الحق في إدارة أصوله وقد اختلفت درجة هذا الحق حسب النسبة المئوية التي يحتفظ بها المستثمر الأجنبي على رأس المال. وضع صندوق النقد الدولي (IMF) حداً أدنى لنسبة رأس المال الاسمي (10%) لمنح المستثمرين الأجانب حق التصويت على القرارات الإدارية، وهي نسبة تتفاوت حسب الدولة وسياسة الدولة المضيفة، وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي يمارس تأثيراً كبيراً على إدارة المشروع الذي تم إنشاؤه في بلد غير بلد المنشأ، تعد الشركات متعددة الجنسية (Transnational corporations) TNCS هي القنوات الرئيسية التي تمر من خلالها الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الزبيدي، 2008: 7).

من خلال ما تم استعراضه من تعريفات لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن جميعها قد اشتركت في عدة مشتركات بما في ذلك:

1. توظيف الأموال وعدم تمتع الأموال أو المستثمر لها بهوية الدولة الجاذبة للاستثمار.

2. أن يكون الاستثمار في مؤسسات أو عمليات إنتاج.

3. توفر فوائد طويلة الأجل لكل من المستثمر الأجنبي والدولة المستقطبة.

ومن الركائز المذكورة أعلاه يمكن استخلاص تعريفاً للاستثمار الأجنبي المباشر وهو: تدفق نقدي (رأس المال النقدي والمواد الخام) من خارج الدولة وتوجيه هذه التدفقات نحو الأصول، سواء كانت مرافق أو خدمات إنتاج جديدة، أو من خلال شراء مرافق الإنتاج أو الخدمات القائمة بالفعل، وللمستثمر الأجنبي الحق في إدارة عمليات الإنشاء أو الإنتاج بهدف الحصول على فوائد قصيرة وطويلة الأجل لكليهما (محمد، 2008: 12)، وتتمتع هذه الشركات بقدرة كبيرة على تخطي الحدود وتوسيع أعمالها في جميع أنحاء العالم بسبب احتياطاتها المالية الكبيرة، وامتلاكها للمعرفة بالسوق، واحتكار التكنولوجيا وسهولة الحصول على التمويل اللازم، مما يقلل من تكاليفها الإجمالية، بالإضافة إلى قناة الشركات عبر الوطنية، هناك القناة الفردية والمصادر الحكومية والشركات الدولية المتخصصة والمؤسسات المالية الاستثمارية إذ تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عبر قناة TNCS أعلى نسبة مئوية من إجمالي هذه الاستثمارات، إذ تضاعف دورها في الاقتصاد العالمي مع توفر المناخ المناسب لنموها وقدرتها على توسيع الشركات التابعة لها في جميع أنحاء العالم، وبلغ عدد هذه الشركات في عام (2000) (53) ألف شركة كبرى تضم أكثر من (450) ألف شركة تابعة يتركز معظمها في الدول المتقدمة (UNCTAD, 1998: 350). يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر التالية: رأس المال الذي تحتفظ به الشركة المستثمرة، والذي يستخدم للحصول على الحد الأدنى من العائدات من المؤسسات والشركات العاملة في دولة أجنبية. المصدر الثاني هو الأرباح المحتجزة والتي تعتمد على الوضع الاقتصادي للدولة المضيفة وأداء قطاعاتها الاقتصادية، والمصدر الثالث هو مع القروض التي تقدمها الشركة الأم لفروعها حول العالم (UNCTAD, 1997 : 108).

ثانياً :- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: وسيلة بديلة للتمويل الخارجي، لأن العديد من الدراسات التي أجريت في هذا الصدد أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثبت جدارته في كونه وسيلة تمويل خارجي بفائدة أكبر من القروض الخارجية، أو اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بشكل عام، مع إمكانية التخصيص أو الحد من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالآثار الكارثية للاقتراض من الخارج، وهو عنصر مكمل للموارد المحلية وعامل لتحسين الاستثمار المحلي، لذلك لا يمكن الاعتماد فقط على الموارد المحلية بسبب محدودية هذه الموارد وخصائصها وعدم القدرة على تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث لا يمكن لهذه الموارد تمويل برامج التنمية خاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وكذلك عدم القدرة على تحقيق الامتلاك الذاتي للتكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية، واختراق الأسواق الدولية وغيرها، ويمكننا إثبات أهمية 'الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نقاط متعدد من أهمها (محمد، 2008: 14):

1- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

2- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.

3- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.

4- توفير الخدمات للمواطنين.

5- إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين.

6- توفير تخصصات مختلفة من الفنيين والإداريين.

توضح النقاط أعلاه أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، كونه مرتبط بالعمليات والأنشطة الاقتصادية التي لها علاقات متبادلة وقوية بينه وبينها.

ثالثاً:- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:- تعتبر قضية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ذات أهمية خاصة، كونه من الدول التي تبني نهجاً يقوم على رفض التعامل مع الاستثمار الأجنبي إلا في حدود ضيقة، ولكن التغييرات في طبيعة النظام السياسي بعد أحداث نيسان 2003 تركت تداعيات تتمثل في التحول نحو اقتصاد السوق، وإحداث تغييرات جذرية في البيئة القانونية التي حدثت من دخول الشركات الأجنبية، ويعاني العراق من حيث وضعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من أزمة عميقة تراكمت نظراً لنموذج السياسات المعتمدة سابقاً، ومن أجل معالجة هذا الوضع لا بد من الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر، يتمتع العراق بالعديد من الفرص الاستثمارية المواتية التي يمكن أن تؤثر على العديد من القطاعات الحيوية ومنها قطاع البترول وخاصة في مجال الصناعة البترولية والقطاع الزراعي والصناعي (الطائي، 2010: 95-111)، شهدت المدة التي أعقبت العام (2003) في العراق تطوراً ملحوظاً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد العراقي، خاصة بعد انتقال الاقتصاد العراقي إلى تطبيق النظام الاقتصادي الحر، وبذلك عمدت الحكومة العراقية على إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (39) لسنة (2003) والتوجه إلى تنظيم العمل المصرفي والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها في العراق، إضافة إلى إصدار قانون الاستثمار من قبل حكومة العراق رقم (13) لسنة (2006)، من قبل الحكومة العراقية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر (رستم وآخرون، 2019: 111).

ولبيان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ومعدل نموه من خلال الجدول (1) والشكل (1)

الجدول (1): الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، ومعدل نموه للمدة (2004-2019) (مليون دولار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الأجنبي المباشر	300	515.3	78	485.1	1822.1	1370.1	1271.1	1716.3
معدل التغير %	...	71.7	(84.8)	521.7	275.6	(24.8)	(7.2)	35
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الأجنبي المباشر	2910.9	(4904.1)	(4540.3)	7721.9	6215.5	5110.2	5073.5	3269.8
معدل التغير %	69.6	(268.4)	(7.4)	(270)	(19.5)	(17.7)	(0.7)	(35.5)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

تم احتساب معامل التغير السنوي من خلال الصيغة الآتية: $R = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$

R: معامل التغير السنوي.

Y_t : قيمة التغير في السنة الحالية.

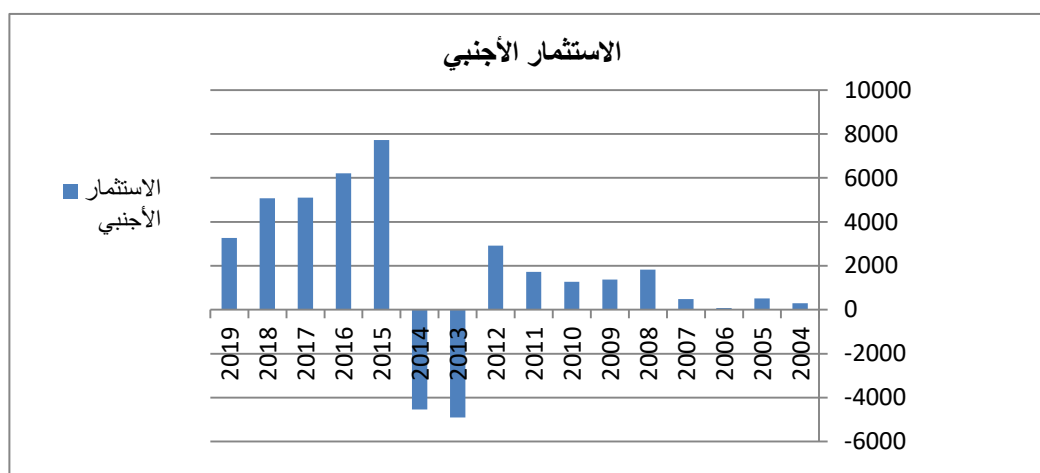
Y_{t-1} : قيمة التغير في السنة السابقة

القيم بين قوسين: سالبة.

من الجدول (1) نجد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر (2004) بلغ (300) مليون دولاراً، إلا أنه ارتفع عام (2005) حيث بلغ (515.3) مليون دولاراً بمعدل تغير سنوي بلغ (71.7%)، وذلك بسبب الاستقرار النسبي للوضع الأمني في العراق، إلا أنه انخفض عام (2006) إذ بلغ (78) مليون دولاراً بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (84.8%) ويعود ذلك لتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، وبعد ذلك عام (2007) ارتفع إذ بلغ (485.1) مليون دولاراً وبمعدل تغير سنوي بلغ (521.7%) واستمر بالارتفاع خلال الأعوام

(2012-2008)، حيث بلغ عام (2008) قيمة مقدارها (1822.1) مليون دولاراً بمعدل تغير سنوي بلغ (275.6%) في حين بلغ في عام (2009) قيمة مقدارها (1370.1) مليون دولاراً وعلى الرغم من ارتفاعه عن الأعوام السابقة إلا أنه انخفض عن عام (2008) بمقدار (24.8%) نتيجة للأزمة المالية العالمية التي حدثت خلال تلك الفترة، واستمر بالانخفاض خلال عام (2010) اذ بلغ (1271.3) مليون دولاراً بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (7.2%)، إلا أنه ارتفع في عام (2011) وعام (2012) اذ بلغ عام (2012) قيمة مقدارها (2910.9) مليون دولاراً بمعدل تغير سنوي (69.6%) عن عام (2011) اذ بلغ (69.6%) حيث وصل أقصى معدلاته في هذا العام، وترجع الزيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية نتيجة للاستقرار الأمني النسبي في هذه المدة. وبدأ بالانخفاض عام (2013) بمعدل تغير سنوي سلبي بمقدار (268.4%) واستمر بالانخفاض ليبلغ أكبر قدر بالانخفاض في عام (2014) وعام (2015) حيث بلغ بالقيمة السالبة (4904.1) و (4540.3-) مليون دولاراً على التوالي والسبب في ذلك تدهور الاستقرار الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على عدد من المحافظات العراقية والذي انعكس سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي الى العراق، إلا أن هذا الانخفاض في الاستثمار بدأ بالتحسن خلال الأعوام التالية ليصل أقصى قيمة عام (2015) بمقدار (7721.9) مليون دولاراً واستمر بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ليصل حيث بلغ عام (2019) قيمة مقدارها (3269.8) مليون دولاراً بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (35.5%) عن عام (2018) بمعدل تغير سنوي بلغ (270%).

الشكل (1): الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، ومعدل نموه للمدة (2019-2004)



المصدر من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (1)

رابعاً :- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات العراقي : أولى المجتمع الاقتصاد الدولي خلال العقود الماضية اهتماماً واسعاً للاستثمار الأجنبي لما له من توابع تدفقات رؤوس الأموال (Daniels&Radebaugh,2001) تناقش الأدبيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، لأن الرؤية الأولى تؤكد أن تدفق رأس المال الأجنبي وزيادته في الدول المضيفة يتركان أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، من خلال لجوء الشركات المتعددة الجنسيات لبيع عملاتها الأجنبية من أجل الحصول على العملة الوطنية التي يحتاجونها لتمويل مدفوعاتهم الوطنية أو محاولة تعويض ندرة العملات الأجنبية في حال توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات محل

الواردات، لأنها تساعد في تلبية جزء من احتياجات البلاد. السوق الوطنية (الجميل، 2001: 55)، وهذا يعني أن تحسين ميزان المدفوعات يتطلب زيادة إمكانيات التصدير وتقليل الواردات وتدفق رأس المال الأجنبي، أما الرؤية الثانية فتؤكد تأثير تدفق رأس المال الأجنبي على ميزان المدفوعات إذا كان يساهم في زيادة الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير للدولة (أبو قحف، 2001: 32). يمكن ملاحظة أن الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير تنجح لأن منتجاتها تتميز بالجودة، وكذلك لديها معرفة بالأسواق الخارجية. في البداية، تزداد واردات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الشركات الأجنبية، وعندما تبدأ هذه الشركات في الإنتاج، ستميل المنتجات النهائية المستوردة من البلدان المضيفة إلى الانخفاض التدريجي، نظرًا لأن الشركات المذكورة أعلاه تنتج سلعًا لتلبية جزء من احتياجات السوق المحلية، وبالتالي ستزداد صادرات الشركات الأجنبية، سيزداد إنتاجها بسبب العلاقة الإيجابية الوثيقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي، والنتيجة النهائية هو انخفاض في الواردات مقابل زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، لكن الحكم على هذه النتيجة الصافية يتطلب مقارنة بين حجم التحسن في الميزان التجاري ورصيد حساب رأس المال وأرباح ودخل العمال الأجانب. إذا كان التأثير الأول يفوق التأثير الثاني، فيقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة إيجابية بميزان المدفوعات.

(7 - 6: Willem, 2001). يمكن أن يكون لتدفقات رأس المال الأجنبي آثارًا سلبية على ميزان مدفوعات البلدان المضيفة، حيث يصل رأس المال المستثمر في هذه البلدان إلى المرحلة معينة من نموها، بحيث أن حجم الأرباح والفوائد التي تجنيها من هذه الدول يفوق بكثير الحجم الذي يتم توجيهه لهذه الدول. لا شك في أن ميزان مدفوعات الدول النامية، الذي يتسم بالحجم الهائل لرأس المال المستثمر في هذه الدول، يتطلب نموًا سريعًا للصادرات، ليس فقط أسرع من النمو. ليس فقط الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضًا أعلى من معدل نمو الواردات. إذا لم يساهم رأس المال الأجنبي وسياسات التنمية المطبقة في تحقيق هذا الشرط، فلا يمكن للاقتصاد الوطني التغلب على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط والطويل (Domdr, 1950, pp 314-315).

الجدول (2) الاستثمار الاجنبي المباشر و(فائض/عجز) ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004- 2019)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الاجنبي المباشر	300	515.3	78	485.1	1822.1	1370.1	1271.1	1716.3
(العجز، الفائض) بميزان المدفوعات	(1500)	100	8500	19100	30800	5500	15300	35000
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الاجنبي المباشر	2910.9	(4904.1)	(4540.3)	7721.9	6215.5	5110.2	5073.5	3269.8
(العجز، الفائض) بميزان المدفوعات	70500	56500	46500	10500	11600	46100	59400	32200

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية.

$$R = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \text{ تم احتساب معامل التغير السنوي من خلال الصيغة الآتية:}$$

R: معامل التغير السنوي.

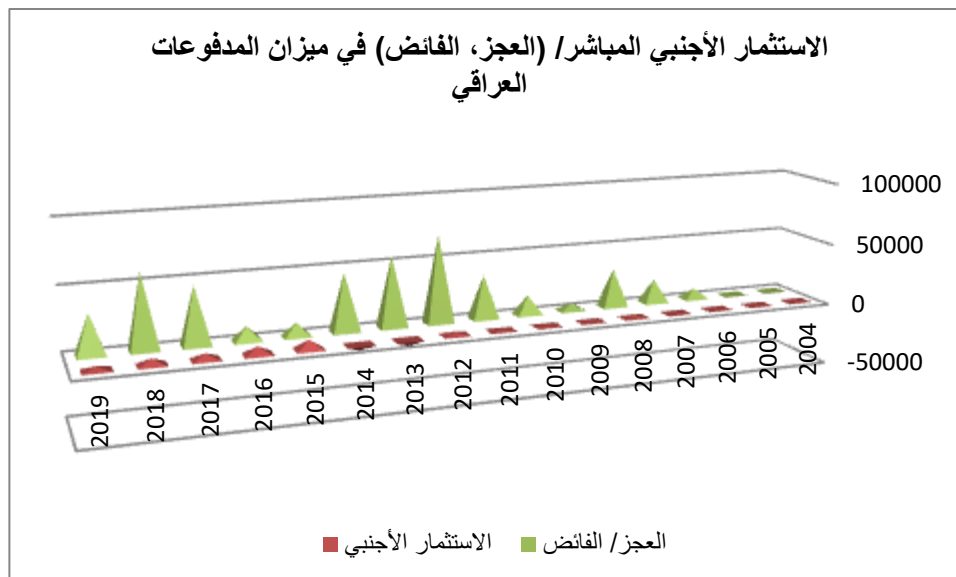
Y_t : قيمة التغير في السنة الحالية.

Y_{t-1} : قيمة التغير في السنة السابقة

القيم بين قوسين: سالبة.

نلاحظ من الجدول (2) ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق عام (2004) بلغ (300) مليون دولاراً وحقق ميزان المدفوعات عجزاً مقداره (1500) مليون دولاراً وفي عام (2005) ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الى (515.3) مليون دولاراً وحقق ميزان المدفوعات فائض مقداره (100) مليون دولاراً بسبب زيادة الصادرات النفطية العراقية وارتفاع أسعار النفط بعد الحرب على العراق، وفي عام (2006) انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغ (78) مليون دولاراً بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشها العراق خلال هذه السنة في حين حقق ميزان المدفوعات فائض مقداره (8500) مليون دولاراً بسبب اثر الزيادة في الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط عالمياً، وفي عام (2007) وعام (2008) ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغ (485.1) و (1822.1) مليون دولاراً على التوالي وحقق ميزان المدفوعات خلال العامين (2007) و (2008) فائضاً مقداره (19100) و (30800) مليون دولاراً على التوالي بسبب استمرار زيادة الصادرات النفطية، اما في عام (2009) وعام (2010) انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغ (1370.1) و (1271.1) مليون دولاراً على التوالي بسبب الازمة المالية العالمية التي اثرت على اقتصادات الدول لعالمية وانقل اثرها على الاقتصاد العراقي، وخلال هذه المدة حقق ميزان المدفوعات فائضاً اقل من السنة السابقة اذ حقق فائض بلغ (5500) مليون دولاراً عام (2009) و (15300) مليون دولاراً عام (2010) بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً مما اثر على الإيرادات التي يحصل عليها العراق من صادراته النفطية اذ تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من بين الإيرادات في الاقتصاد العراقي، اما في عام (2011) وعام (2012) ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغ (1716.3) و (2910.9) مليون دولاراً على التوالي بسبب الاستقرار الأمني الذي مر به العراق خلال هذه الفترة، وحقق ميزان المدفوعات خلال هذه المدة فائض بلغ (3500) مليون دولاراً عام (2011) وبلغ (70500) مليون دولاراً عام (2012) بسبب زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد الازمة المالية العالمية وزيادة الصادرات النفطية، وفي عام (2013) وعام (2014) انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغ (-4904.1) و (-4540.3) مليون دولاراً بسبب الاحتجاجات في بعض المحافظات العراقية وانتشار الجماعات المسلحة وفقدان الدولة والسيطرة على الكثير من المناطق العراقية خلال تلك الفترة وحقق الميزان المدفوعات فائض اقل من السنوات السابقة اذ بلغ (56500) مليون دولاراً عام (2013) وبلغ (46500) مليون دولاراً عام (2014) بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق، وتذبذب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين ارتفاع وانخفاض خلال السنوات اللاحقة اذ بلغت (7721.9) عام (2015) وانخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام (2016) و (2017) و (2018) و (2019) اذ بلغ (6215.5) و (5110.2) و (5073.5) و (3269.8) مليون دولاراً على التوالي في حين حقق ميزان المدفوعات فائض مرتفعاً خلال الأعوام (2017 – 2019) بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق مرة أخرى. ولدراسة هذا التأثير على ميزان المدفوعات عن الفترة المدروسة سيتم تحليل البيانات من خلال برنامج (Eviews9) في المبحث الثالث، لكون نتيجة الميزان التجاري في ميزان المدفوعات تركز بشكل كبير على الصادرات النفطية كون الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية.

الشكل (2) الاستثمار الاجنبي المباشر و(فائض/عجز) ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004- 2019)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (2)

المبحث الثاني / الادبيات النظرية لميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات: هنالك العديد من التعاريف التي ناقشت مفهوم ميزان المدفوعات ومن هذه التعريفات هي الآتي: عرف بأنه: "سجل يتم فيه تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية والتجارية للدولة مع العالم الخارجي خلال مدة زمنية محددة عادةً ما تكون سنة". (محمد، 2016: 36) وعرف أيضاً بأنه: "بيان أو سجل يدون فيه المعاملات الاقتصادية كافة بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال مدة زمنية معينة". (ناشد، 2017: 33-34) ومن تعاريفه هو "السجل الأساسي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية كافة التي تنشأ بين الجهات الحكومية والمنظمات الخاصة والمواطنين في دولة معينة مع أمثالهم في دول أخرى خلال مدة محددة عادةً ما تكون سنة واحدة". (عوض الله، 2016: 10) وميزان المدفوعات "هو السجل الذي يتم فيه تسجيل جميع الحقوق التي تتمتع بها الدولة تجاه دول العالم الخارجي وكذلك الالتزامات التي تتحملها تجاه دول العالم خلال مدة زمنية محددة". (سواكر، 2015: 9)

ثانياً: خصائص ميزان المدفوعات: (ابراهيم، 2017: 90) يتمتع ميزان المدفوعات بجملة من الخصائص منها الآتي:

- 1- سجل يهتم بالمعاملات الاقتصادية الخارجية فقط سواء كانت تعاملات عاجلة أم آجلة.
- 2- المقيم هو شخص طبيعي أو اعتباري كالمصارف أو المؤسسات، ويتوفر فيه ميزة الإقامة بشكل دائم في الدولة.

3- يقصد بالإقامة المكان، وليس الجنسية بمعنى أن التعاملات التي تحدث بين الأشخاص مختلفي الجنسية ولكنهم مقيمون دولة واحدة تعد تعاملات داخلية، وهذه التعاملات لا يهتم ميزان المدفوعات بقيدها، اما التعاملات التي تحدث بين الأشخاص المقيمين بدول عدة فتعد تعاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم ذاتها، ويتم قيدها في الميزان.

4- يأخذ ميزان المراجعة بمبدأ القيد المزدوج، وبموجب هذا المبدأ يتم تقييد كل تعامل يتم مع العالم الخارجي مرتين، أحدهما في الجانب المدين، والأخرى في الجانب الدائن.

ثالثاً : عناصر ومكونات ميزان المدفوعات: تتميز المعاملات الاقتصادية والتجارية لأي دولة مع بقية دول العالم بالتشعب والتشابك والتعقيد، ويصعب وضعها في صورة شكل واحد أو منفصل، ولذلك يتم تسجيل المعاملات الاقتصادية والتجارية ووضعها في ميزان المدفوعات في مدد وأقسام مستقلة، يتضمن كل منها نوعاً مميزاً من المعاملات ذات طبيعة متشابهة ومتقاربة، ويشمل ميزان المدفوعات خمسة حسابات وهي كالآتي:

1- **الحساب الجاري:** من أهم مكونات ميزان المدفوعات ويشمل جميع العمليات التي لها تأثير على الدخل القومي (الاستيرادات والصادرات من المنتجات والخدمات) ويتضمن حسابين فرعيين:

أ. **الميزان التجاري السلعي:** يُسمى أيضاً "ميزان التجارة المنظورة"، ويشمل جميع المنتجات والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً (الصادرات والاستيرادات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. **الميزان التجاري الخدمي:** يُسمى أيضاً "ميزان التجارة غير المنظورة"، ويشمل جميع الخدمات المتبادلة بين للدول (دخل العمل، التأمين، السياحة، عوائد رأس المال، النقل).

(حشيش، 2015: 93 - 94)

2- **حساب التحويلات من طرف واحد:** يتعلق هذا الحساب بالمبادلات التي تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل، أي أنها معاملات غير تبادلية، أي من جانب واحد وتشمل الهدايا والمنح والمساعدات و

أي تحويلات أخرى لا يتم إرجاعها سواء كانت رسمية أو خاصة. (غوبال، 2016 : 49 - 50)

3- **حساب رأس المال:** يشمل جميع التغيرات التي تحدث على أصول المقيمين تجاه غير المقيمين، إذ (يسجل تحركات رأس المال بين الدولة وبقية دول العالم التي تؤدي إلى تغيير في وضع الائتمان الخارجي للدولة أو المديونية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة)، ويشمل حسابين فرعيين هما الآتي:

أ- **حساب رأس المال طويل الأجل:** يضم جميع التغيرات التي تحدث على أصول المقيمين تجاه غير المقيمين، والتي تزيد مدتها عن سنة.

ب- **حساب رأس المال قصير الأجل:** يضم جميع التغيرات التي تحدث على أصول المقيمين تجاه غير المقيمين والتي لا يزيد عمرها عن سنة. (دويدار، 2019 : 77 - 79)

4- **حساب الذهب والصرف الأجنبي:** يتضمن هذا الحساب كلاً من تحركات الذهب للأغراض النقدية، فضلاً عن رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي المدينة والدائنة.

5- **حساب السهو والخطأ:** يُعرف أيضاً باسم حساب التسويات ويتم استخدامه لأن التسجيل في الجانب المدين أو الدائن قد لا تتماثل مما يؤدي إلى عدم المساواة في إجمالي المبالغ المدينة مع إجمالي المبالغ

الدائنة، ويمثل الفرق بينهما القيمة التي يتم تسجيلها في حساب السهو والخطأ، بحيث يصبح ميزان المدفوعات متوازناً حسابياً. (ناشد، 2017 : 60-61)

المبحث الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات :

أولاً:- التقدير الأولي لنموذج (ARDL): يبين الجدول (3) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة

بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر FDI) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات BP) كالآتي:

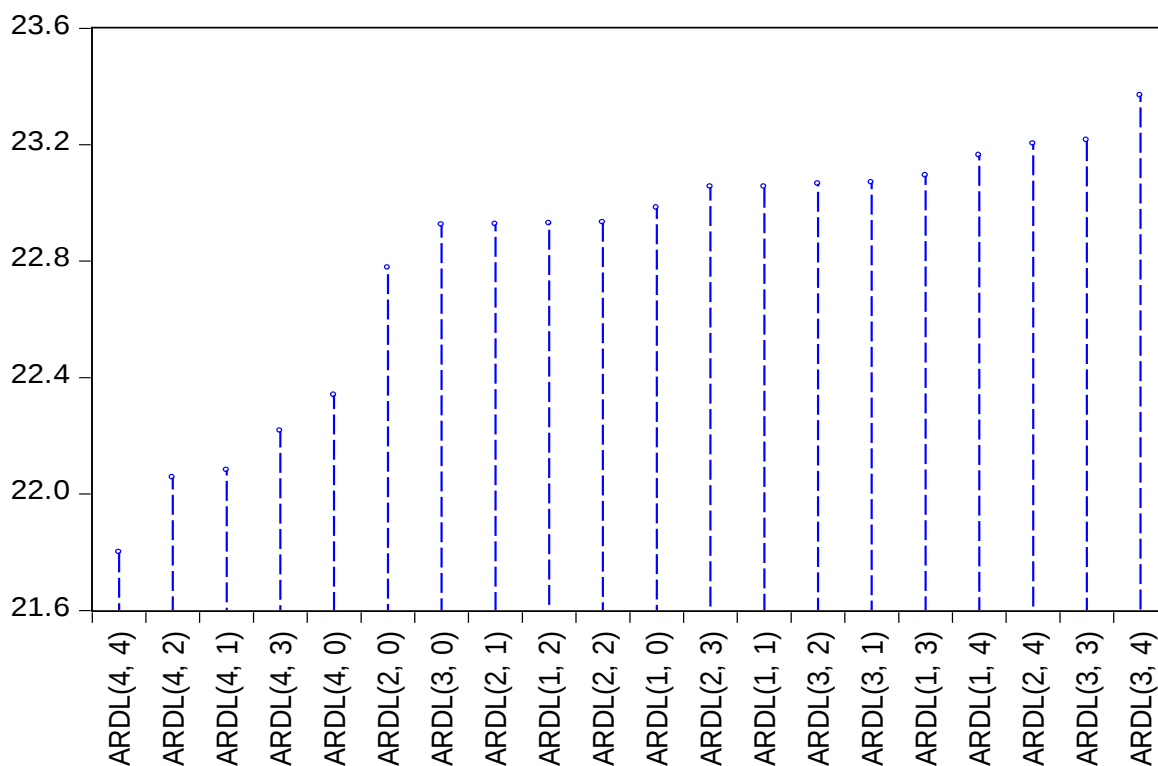
الجدول (3) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

Method: ARDL				
(4,4Selected Model: ARDL)				
Independent Variable	FDI			
Dependent Variable	BP			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BP(-1)	0.475089	0.357795	1.327827	0.3155
BP(-2)	-0.817242	0.436586	-1.871891	0.2021
BP(-3)	-0.496562	0.436374	-1.137926	0.3731
BP(-4)	1.328131	0.434248	3.058463	0.0923
FDI	-3.319602	2.230609	-1.488204	0.2751
FDI(-1)	-4.215242	2.132683	-1.976498	0.1867
FDI(-2)	2.276553	1.694192	1.343739	0.3112
FDI(-3)	-0.467527	2.276908	-0.205334	0.8563
FDI(-4)	3.015387	2.393967	1.259577	0.3349
C	33817.43	12495.54	2.706360	0.1137
R-squared	0.922235	Mean dependent var		34991.67
Adjusted R-squared	0.572294	S.D. dependent var		21330.62
S.E. of regression	13950.06	Akaike info criterion		21.79926
Sum squared resid	3.89E+08	Schwarz criterion		22.20335
Log likelihood	-120.7956	Hannan-Quinn criter.		21.64965
F-statistic	2.635401	Durbin-Watson stat		3.268431
Prob(F-statistic)	0.0305315			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9)

تظهر نتائج الجدول (3) ارتفاع معامل التحديد المصحح (R-squared) والبالغة (92.22%) والتي تبين ان المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع (فائض ميزان المدفوعات) بنسبة (92.22%) وأن نسبة (7.78%) تعود إلى عوامل خارج النموذج، فضلاً عن أن قيمة (F) التي تؤكد معنوية النموذج ككل والبالغة (2.635401)، عند مستوى معنوية (5%) ويعني هذا معنوية النموذج المستخدم في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل. ويتبين من خلال الشكل (3-4) أن نموذج (ARDL) الملائم هو (4.4)، لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات وفقاً لمعيار الإبطاء (AIC) عند أقل قيمة، وكما هو موضح في الشكل (3):

الشكل (3) نتائج اختبار (AIC) لتحديد فترة الإبطاء المثلى بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات
Akaike Information Criteria



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9)

ثانياً :- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (BOUNDS TEST): لاختبار

مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والمتغير التابع ميزان المدفوعات (BP)، فإنه يتم حساب قيمة إحصائية (F) باستخدام منهجية اختبار (Bounds Test)، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة (F) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، أما إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أصغر من قيمة (F) الجدولية فأنا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، ويظهر الجدول التالي نتائج اختبارات الحدود بين الاستثمار الاجنبي المباشر، وبين ميزان المدفوعات كالآتي:

الجدول (4) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ميزان المدفوعات

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4,751239	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9)

تظهر نتائج اختبارات الحدود وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر FDI) المتغير التابع (ميزان المدفوعات BP)، إذ تبين حسب نتائج اختبار (BoundsTest) الموضحة في الجدول (3-15) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك هذا ما أثبتته قيمة (F) المحسوبة والبالغة (4.751239) هي أكبر من قيمة (F) الجدولية للحد الأعلى للدرجة (5.73) عند مستوى معنوي (5%).

ثالثاً :- نتائج تقدير الاستجابة الطويلة والأجل والقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM):

بعد إجراء اختبارات الحدود والتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) المتغير التابع ميزان المدفوعات (BP)، يجب تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير معلم تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات وبين الجدول (4) نتائج تقدير الاستجابة الطويل القصير ومعلم تصحيح الخطأ كآلاتي: الجدول (5) معلمة تصحيح الخطأ والاستجابة طويلة الأجل وقصيرة الأجل للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-0.014327	0.361550	-0.039627	0.9720
D(BP(-2))	-0.831569	0.480152	-1.731888	0.2254
D(BP(-3))	-1.328131	0.434248	-3.058463	0.0923
D(FDI)	-3.319602	2.230609	-1.488204	0.2751
D(FDI(-1))	-2.276553	1.694192	-1.343739	0.3112
D(FDI(-2))	0.467527	2.276908	0.205334	0.8563
D(FDI(-3))	-3.015387	2.393967	-1.259577	0.3349
CointEq(-1)	-0.510583	0.337847	-1.511288	0.2698
Cointeq = BP - (-5.3085*FDI + 66232.9178)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-5.308500	0.841912	2.729889	0.0293
C	66232.917840	2110.294659	-3.924718	0.0057

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9)

رابعاً :- تحليل نتائج التقدير:

1- علاقة الأجل القصير: يتبين من الجدول (5) أن هناك علاقة تكامل مشترك طويل الأجل تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل) إلى ميزان المدفوعات (المتغير التابع)، وهذا ما تؤكدته معلمة CointEq(-1) والبالغة (-0.510583) وهي سالبة عند مستوى معنوية أقل من (5%) ويعني هذا أن الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً بمرور الزمن، أي يتم الوصول إلى التوازن طويل الأجل خلال مدة (5.31-) من الزمن.

2- علاقة الأجل الطويل: يظهر من الجدول (5) الأثر الإيجابي للمتغير المستقل (التحويلات المالية للعاملين) على المتغير التابع (ميزان المدفوعات)، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في رفع حجم فائض ميزان المدفوعات أو انخفاضه في العراق للمدة (2004-2019)، ويتفق ذلك مع نتائج التكامل المشترك وفرضيات البحث التي تؤكد على أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر فائض وعجز ميزان المدفوعات، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي لزيادة الفائض والعكس بالعكس.

خامساً :- الاختبارات القياسية المتعلقة بالنموذج المستخدم: من أجل دقة وسلامة نتائج النموذج المستخدم الذي حصلنا عليه عند تقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات (BP) تم إجراء الاختبارات الآتية:

1- اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH): يظهر من خلال الجدول (6) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH) للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وميزان المدفوعات (BP) كما هو موضح بالآتي: الجدول (6) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.341912	Prob. F(1,9)	57310.
Obs*R-squared	0.402597	Prob. Chi-Square(1)	0.5258

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9)

من خلال نتائج الجدول (6) نلاحظ خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس أي قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة لأن قيمة (Prob. F) وقيمة (Prob. Chi-Square) لاختبار (F) هي اكبر من (5%) مما يؤكد دقة وصحة نتائج النموذج المستخدم.

2- اختبار الارتباط الذاتي (LM): يظهر من خلال الجدول (3-18) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وميزان المدفوعات (BP): الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات (BP)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.651266	Prob. F(1,1)	0.3506
Obs*R-squared	8.713469	Prob. Chi-Square(1)	0.3032

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9)

من خلال نتائج الجدول (7) نلاحظ خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي أي قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة لأن قيمة (Prob. F) وقيمة (Prob. Chi-Square) لاختبار (F) هي اكبر من (5%) مما يؤكد دقة وصحة نتائج النموذج المستخدم.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1- تم التوصل الى اثبات فرضية البحث والتي تنص على ان الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير المستقل يؤثر على ميزان المدفوعات للمتغير التابع من خلال وجود علاقة طردية توازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يواجه العديد من الصعوبات التي قد جعلت البيئة الاستثمارية غير قادرة على تأمين المناخ الاستثماري المناسب بسبب النكبات والحروب على المدى الطويل التي عاشها العراق منذ عام (2003) والتي خلفت حالة من عدم وجود أمن واستقرار في البلد، فضلاً عن فقر البيئة القانونية لمجموعة من القوانين وعرقلة في قوانين أخرى، وكذلك الفساد المالي والإداري ناجم عن عدم فعالية دور المنظمات الرقابية، وقلة البنى التحتية المشجعة للاستثمار.

3- أظهرت النتائج القياسية ان بيانات المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر FDI) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات BP) حققت نتيجة الاستقرار عندما اخذنا الفرق الأول لها وفق اختبار جذر الوحدة المستخدم (ADF)، ولا يوجد متغيرات من الدرجة الثانية (2) I .

4- وفقاً لنتائج اختبارات الحدود (Boundstest) حسب نموذج (ARDL) تبين وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغير التابع ميزان المدفوعات وفق نموذج (ARDL) لان قيمة (F) المحتسبة اكبر من القيم الحرجة للحددين الأعلى (1) والحد الأدنى (0) عند مستوى معنوية (5%) و (10%).

ثانياً: التوصيات :

- 1- تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وإزالة العوائق أما منح التراخيص والإجازات الاستثمارية، والعمل على تأمينها بالشكل المطلوب والوقت المناسب، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بخلق مناخ اقتصادي استثماري ملائم لجذب الأموال من الخارج.
- 2- القضاء على التحديات والصعوبات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق من خلال التركيز على تطوير البنى التحتية، والقضاء على البيروقراطية في العمل الإداري، الحد من مشاكل الفساد المالي الإداري عن طريق تفعيل دور المنظمات الرقابية.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية :

- 1- ابراهيم، أحمد جمعة (2017)، "أثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة حالة العراق من 2000-2015"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
- 2- ابو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بيروت، 2001.
- 3- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي (2004 – 2019)، المديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد.
- 4- الجميل، سمر كوكب، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، مدخل في تحليل الخيارات المالية للشركة متعددة القومية وتحدياتها في عصر العولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 5- حشيش، عادل أحمد (2015)، "المالية العامة"، الطبعة الثانية، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر.
- 6- دويدار، محمد (2019)، "المالية العامة"، دار الفتح للطبع والنشر، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر.
- 7- رستم، محمد حسن وآخرون (2019)، قوانين الاستثمار في العراق ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي، جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد خاص.
- 8- الزبيدي، محمد ناجي محمد (2008)، فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان اسيوية الصين- الامارات العربية المتحدة-العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 9- سواكر، العربي (2015)، "واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- 10- الطائي، هناء عبد الحسين (2010)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال الصناعة النفطية في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 4.

- 11- عبد السلام، محمد (2016)، "أثر تغيرات أسعار الصرف في ميزان المدفوعات"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة .
- 12- عوض الله، زينب حسين (2016)، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مكتبة الثقافة الجامعية، الطبعة السابعة، الإسكندرية، مصر.
- 13- غوبال، أمين (2016)، "أثر التغيرات في أسعار الصرف علي ميزان المدفوعات"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- 14- محمد، علي حسن زاير (2008)، الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التحول لاقتصاد السوق، (الجزائر حالة دراسية للمدة 1994-2006)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 15- ناشد، سوزي عدلي (2017)، "السياسات المالية والاقتصادية"، الطبعة الخامسة، مكتبة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ثانياً :- المصادر الأجنبية

- 1-Daniels, John D. & Lee H Radebaugh. (2001). "International Business Environments & Operations". 9th Ed., London: Prentice Hall International, Inc.
- 2-OECD.Organization . "Detailed Benchmark Definition of Foreign.
- 3-Daniels, John D. & Lee H Radebaugh. (2001). "International Business Environments & Operations". 9th Ed., London: Prentice Hall International, Inc.
- 4-William H.Green (2011) Econometric analysis prentice Hall.
- 5-E.D.Domdr, (1950), The Effect of Foreign Investement on the Balance of Payments American Economic Review, December, 1950.

THIRD: REPORTS PERIODICALS.

1. WTO , Annual Report 1999 , International Trade Statistics.
2. UNCTAD , “ World Investment Report 1997 “ , New York and Geneva 1998 .